

أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة

أ.م. د. ايمان عبد خضير
م. م. خالد عبد الحميد عبد المجيد
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

المستخلص

بعد اكثر من عشر سنوات من المسيرة الناجحة للعملة الاوربية الموحدة واجهت دول الاتحاد ازمة الديون في احدى دولها التي انضمت مؤخرا الى الاتحاد النقدي الا وهي اليونان . ولعل ما يزيد من حدة اثار هذه الازمة، كون تداعياتها لم تقتصر على اليونان وحدها، وان امتدادها ليشمل جميع دول الاتحاد الاوربي عموما ودول الاتحاد النقدي الاوربي على وجه الخصوص.

فمنذ ان برزت ازمة الديون اليونانية والحديث يكثر عن اثارها على الاقتصاد العالمي واحتمال اضرارها بحالة تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري)، وتأخيرها. وايضا المخاوف من تفجر ازمات اخرى لدول اعضاء اخرى تعاني من عجز في سداد ديونها الحكومية كلبرتغال وايرلندا واسبانيا.

ولقد تزعزعت الثقة (باليورو) من جرانبها، كما ان الازمة القيت على كاهل البنك المركزي الاوربي وحكومات الدول الاعضاء في المنطقة النقدية مهمة صعبة وشاقة، اذ ان من اولى المهام الرئيسية له هو ابعاد شبح الهزات العنيفة والازمات الحادة وتخفيف وقعها واثرها على اقتصاديات دول الاتحاد النقدي الاوربي.

ان الازمة اليونانية كان وراءها وجود خلل في الاتحاد النقدي الاوربي ، تمثل بشروط الانضمام الى الوحدة النقدية خاصة في جانب السياسة المالية ، و عدة عوامل داخلية تخص الاقتصاد اليوناني والتسرع بالانضمام للوحدة النقدية الاوربية للاستفادة من المنافع المتحققة من الوحدة النقدية وعدم اعطاء التكاليف المترتبة عليها الالهمية التي تتطلبها والتي يجب الاحتياط لها قبل الاقدام على الدخول في الوحدة النقدية. وخارجية بسبب المعايير والشروط التي اجبرت اليونان على تنفيذها بالاضافة الى عوامل دولية.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٩

العدد 73

الصفحات ٣٠٨ - ٣٢٢



المقدمة :-

منطقة اليورو ، هي حالة فريدة من نوعها ، فالعملة التي تم اقرارها والعمل بموجبها من قبل مجموعة دول ذات سيادة، وذات درجات متباينة من التطور الاقتصادي . فضلا عن الاخطاء والعثرات التي صاحبت مسيرة الاتحاد الاوربي . والتي أمكن اصلاح جانبها كبيرا منها من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير من اجل تعزيز القدرة التنافسية ، وزيادة الشفافية ، والمراقبة ومن ثم المساءلة .

ولقد عمدت الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي الاوربي الى احكام الوحدة النقدية ودعمها بكل الوسائل والامكانيات ، وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات لضمان مسيرة سلسة ورسينة باتجاه اعتماد (اليورو) وتعميم التعامل به داخليا وخارجيا من خلال سن القوانين والتشريعات والمعاهدات وأبرام الموثيق، بالاضافة الى انشاء المؤسسات في اطارالاتحاد النقدي الاوربي ، والذي يفرضي الى مستقبل ناجح لمنطقة اليورو.

ولكن ، وبعد أكثر من عشر سنوات من المسيرة الناجحة للعملة الاوربية الموحدة واجهت دول الاتحاد أزمة الديون في احدى دولها التي أنضمت مؤخرا الى الاتحاد النقدي الا وهي اليونان . ولعل ما يزيد من حدة آثار هذه الازمة ،كون تداعياتها لم تقتصر على اليونان وحدها ، وإنما امتدادها لتشمل جميع دول الاتحاد الاوربي بشل عام ودول الاتحاد النقدي الاوربي على وجه الخصوص.

فمنذ ان برزت أزمة الديون اليونانية والحديث بدأت تظهر آثارها على الاقتصاد العالمي واحتمال أضرارها بحالة تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ، او تأخيرها. وايضا المخاوف من تفجر أزمات أخرى لدول أعضاء اخرى تعاني عجزا في سداد ديونها الحكومية كالبرتغال وايرلندا واسبانيا.

ولقد تزعزعت الثقة (باليورو) من جرائها ،كما ان الأزمة ألفت على كاهل البنك المركزي الاوربي وحكومات الدول الاعضاء في المنطقة النقدية مهمة صعبة وشاقة ، اذ ان من أولى المهام الرئيسية له هو ابعاد شبح الهزات العنيفة والازمات الحادة ، وتخفيف وقعها واثرها في اقتصاديات دول الاتحاد النقدي الاوربي.(^١)

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث بوصفه يلقي الضوء على واحدة من أهم الاحداث التي يشهدها العالم بشكل عامّ ومنطقة اليورو بشكل خاص ألا وهي الأزمة اليونانية التي تعصف بدول اليورو (الاتحاد النقدي الاوربي) ويمتد تأثيرها ليصل الى عموم الدول الاوربية ويهدد الوحدة النقدية بالانقسام والفشل في حالة تفاقم هذه الازمة وأنتقالها لتشمل دول أخرى ضمن كتلة اليورو .

فرضية البحث

أدى ضعف التزام اليونان بشروط الانضمام الى الوحدة النقدية الاوربية الى ظهور أزماتها الحالية ،والتي تعرف (بأزمة اليونان) .

هدف البحث

تسليط الضوء على الازمة اليونانية والوقوف على الاسباب الحقيقية وراء هذه الازمة ،وتداعياتها والدروس المستفادة منها للدول التي تنوي الانضمام الى الوحدة النقدية أو تقييمها فيما بين دولها وتلافي الوقوع بالمشكلات والأخطاء التي حصلت .



منهج البحث

أعتمد البحث الأسلوب والمنهج التحليلي من خلال توظيف البيانات والإحصائيات الحديثة التي تخص الموضوع، للمدة التي سبقت قيام الاتحاد النقدي الأوربي ١٩٩٩ ولغاية بيانات عام ٢٠١٠ والمتوقعة منها لعام ٢٠١١. وقد أعتمد البحث تحليل المنافع والتكاليف المترتبة عن انضمام اليونان للوحدة النقدية حيث أوضحت الدراسة أن اليونان وعلى الرغم من أستفادتها من المنافع التي حققها انضمامها للوحدة النقدية إلا أن التكاليف كانت باهضة وكبيرة عليها في الوقت نفسه .

هيكلية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الذي جاء بعنوان أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة منها الى ستة أقسام، أنطلق الاول لتوضيح حقيقة أزمة الديون السيادية في الاتحاد النقدي عموماً وفي اليونان بشكل خاص وقسم الثاني أسباب الازمة اليونانية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية معايير، أما في القسم الثالث فتناول دراسة تحليلية لمعايير معاهدة ماستريخت ، والذي قسم على :-
أولاً:- معايير الانضمام للوحدة النقدية الاوربية . ثانياً :- الدول التي حققت هذه المعايير وفي القسم الرابع تداعيات الازمة والنتائج المترتبة عليها وعرج القسم الخامس على الاجراءات التي أتبعت لمعالجة الازمة، وأخيراً تناول القسم السادس الدروس المستفادة من هذه الازمة .

أولاً/ حقيقة أزمة الديون السيادية في الاتحاد النقدي الأوربي :

أن القراءة الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد النقدي الأوربي تكشف بشكل واضح ان هذه الازمة تختلف عن أزمة الرهن العقاري الامريكية ، والتي نتجت عن عمليات الأقرض الواسع لاصحاب ضمانات (ملاءات) مالية ضعيفة ، او بدون اخذ الضمانات الكافية منهم وهذه القروض العقارية منخفضة الجودة Sub prime Loans نجم عنها امتداد الازمة لتشمل جميع دول العالم (ولاسيما اليونان) منذ نهاية ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٠ وما بعدها .

في حين ، ان أزمة الاتحاد النقدي الأوربي حصلت نتيجة (مبالغة) الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي لأستيفاء شروط الانضمام الى اليورو ، والأفراط في الاقتراض من قبل بعض الدول الاعضاء بهدف رفع معدلات النمو وتحسين الاداء الاقتصادي ولاسيماً وان الاتحاد النقدي عمد الى تدليل كافة العقبات امام عمليات الأقرض للدول الاعضاء (1)

خاصة وأن هذا الأقرض قد صاحبه عدم قدرة على التسديد بالنسبة لليونان. فمنذ عام ٢٠٠٧ تسببت الأزمة المالية العالمية ولفترة ممتدة الى حدوث تدهور اقتصادي في جميع انحاء العالم ، بأستثناء عدد قليل من الدول ، اما فيما يخص دول الاتحاد الأوربي فهناك بعض الدول كانت اكثر تضرراً بهذه الازمة ، على سبيل المثال ، فقد واجهت اليونان أزمة الديون التي كان لها اثرها الواضح على استقرار منطقة اليورو وعلى مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي التي أضحت على شفير الإفلاس التام وتحتاج الى مساعدات مالية طارئة لانقاذها (2)

وقد تراكمت الديون على اليونان والتي كانت في عجلة من امرها لاستكمال بناء هيكلها الاساسية واللاحق بالدول الاوربية الاخرى الاعضاء في الاتحاد النقدي الأوربي إذ أن دخولها في منطقة اليورو أعطاها ميزة سوقية جعلت العائد على سنداتها ومن ثم تكلفة قروضها قريبة جداً من العائد على سندات دول أوربية ذات ملانة مالية عالية مثل المانيا . فان البنوك الاوربية خصوصاً والعالمية على وجه العموم مستعدة لأقرضها من دون حدود . (3)



وكان لتأخر بعض الدول الاعضاء عن الاعلان عن حقيقة الوضع المالي فيها ، ونسبة عجز الموازنة ، ونسبة الدين العام (الحكومي) الى الناتج المحلي الاجمالي. والنتيجة يكون وقع هذه المؤشرات مفاجئاً كما هو بالنسبة الى اليونان والبرتغال واسبانيا وايطاليا واخيراً ايرلندا.^(٤)

والجدول (١) يوضح موقف دول الاتحاد الاوربي من أستيفاء شروط الانضمام الى اليورو للمدة التي سبقت المعاهدة ، وذلك في عام ١٩٩٧ .

جدول رقم (١) يوضح موقف دول الاتحاد الاوربي من استيفاء شروط الانضمام الى اليورو لعام ١٩٩٧ ومشاركتها في آلية سعر الصرف الاوربي في عام ١٩٩٨

الدولة	معدل التضخم ١٩٩٧	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٧	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٧	معدل الفائدة طويل الاجل ١٩٩٧	مشاركة في آلية سعر الصرف ١٩٩٨
المعدل المتفق عليه	٢.٧	3.7-	60	7.8	مشاركة في آلية سعر الصرف ١٩٩٨
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي					
المانيا	1.4	2.7-	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	3-	58	5.5	نعم
ايطاليا	1.8	2.7-	121.6	6.7	نعم
اسبانيا	1.8	2.6-	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	1.4-	72.1	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	2.1-	122.2	5.7	نعم
النمسا	1.1	2.5-	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	0.9-	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	2.5-	62	6.2	نعم
ايرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2	نعم
لكسمبورغ	1.4	1.7	60.7	5.6	نعم
اليونان	5.2	0.4-	108.7	9.8	نعم
الدول التي ما زالت خارج الاتحاد النقدي					
انكلترا	1.8	1.9-	53.4	7	لا
السويد	1.9	0.8-	76.6	6.5	لا
النمرك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم

Source: Deutsch Bank Research; Europe's new currency; Special Report ; July ,1998,p.10.

والسؤال يطرح نفسه ، ما الذي حصل وتفاقت أزمة اليونان بهذا الشكل ؟ مع ان هناك دول اخرى في الاتحاد الاوربي في مقدمتها (المملكة المتحدة) والتي وصلت نسبة عجز الموازنة فيها الى (11.4%) من الناتج القومي عام ٢٠١٠، وتعاني هي ايضاً من تفاقم مشكلة الديون الحكومية والتي لاتقل كثيرا عما حققته اليونان (14%) عام ٢٠١٠. ولكن بسبب عدم انضمام المملكة المتحدة- لحد الان- للوحدة النقدية فانها لم تكن مصدراً للاضطرابات والقلق في الاسواق داخل منطقة اليورو.



ومن الجدول (٢) يلاحظ ، بان البرتغال واسبانيا والمملكة المتحدة تعاني مشاكل كبيرة بهذا الخصوص (العجز والدين الحكوميين) لكن الاقتصاد الاسباني اقوى وافضل هيكلية من كل من اليونان والبرتغال. ونستنتج من ذلك كله ، ان الواقع يشير الى ان بعض من دول منطقة اليورو لم تستطع الالتزام بهذين الشرطين منذ اطلاق العمل بالعملة الموحدة قبل اكثر من عشر سنوات ولغاية الان.

ومشكلة (اليونان) نابعة من داخل اقتصادها ، اذ ان لها تاريخاً في ضعف قدرة الدولة على تدبير مواردها ، بالإضافة الى امتلاك مواطنيها قدرة على التهرب الضريبي بشكل واسع . كما ويسجل عليها وجود ثغرات كثيرة في الاتفاق العام.

وهذا ما دفع مؤسسات التصنيف الائتماني الى تخفيض تقييمها لسندات الدين الحكومي في اليونان ، وادى ذلك الى ارتفاع العائد عليها وانهيار سعرها (الذي تحصل عليه الدولة) مما فاقم من حدة ازمة المديونية العامة اليونانية. وكان الاقبال على سندات الدين الحكومي محدود وغير مرغوب فيه بسبب انخفاض العوائد المتحققة منها ، وتوفر عنصر المخاطرة لانخفاض الثقة بجهة اصدارها ، وهذا ما جعل تمويل هذه الديون يكون عن طريق الاقتراض من الجمهور بحدود ضيقة ومحدودة .

لذلك فلقد لعبت تلك التصنيفات الائتمانية الدور الرئيسي في تعميق ازمة الديون اليونانية ، حيث تضافرت عوامل التشوه في الاقتصاد اليوناني مع حاجة اليونان لاقتراض اضافي بالإضافة الى هشاشة النظام المالي العالمي الذي لم يتعافى بعد من الازمة العميقة التي تالت منه قبل اكثر من عامين (ازمة الرهن العقاري) والتي اثارت الرعب في الاسواق المالية . مع وجود عامل اخر يضاف الى العوامل السابقة وهو قلة معدل الادخار الوطني.

واليونان واحدة من البلدان التي كانت مزدهرة ضمن الاتحاد النقدي الاوربي كما ان اقتصادها حقق نسبة نمو قريبة من (٤ %) سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ ، وقامت بانفاق مبالغ ضخمة على البنية التحتية لتهيئة مستلزمات دورة الالعاب

الاولمبية في اثينا ، واستطاعت ان تستثمر توافر الائتمان في جميع انحاء مناطق اليورو. وقد جاءت اليونان بالمرتبة (٢٨) من ناحية اكثر دول العالم التي حققت ارتفاعاً في معدلات التضخم بالمقارنة مع المانيا التي جاءت بالمرتبة (٥) من ناحية اكثر دول العالم حققت انخفاضاً في معدلات التضخم، وكان متوقع ان ينمو الاقتصاد اليوناني في ظل نفس القيود نفسها التي تلتزم بها دول اليورو ومنها المانيا. (٥)



جدول (٢)

عجز وفائض الموازنة، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دول الاتحاد النقدي الاوربي
(بالعملة الموحدة اليورو) للفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الدولة
				بلجيكا
6.0-	1.3-	0.3-	0.2	+ الموازنة
96.2	89.6	84.2	88.1	الدين العام
				بلغاريا
4.7-	1.7	1.1	1.9	+ الموازنة
14.7	13.7	17.2	21.6	الدين العام
				جمهورية التشيك
5.8-	2.7-	0.7-	2.6-	+ الموازنة
35.3	30.0	29.0	29.4	الدين العام
				الدنمارك
2.7-	3.4	4.8	5.2	+ الموازنة
41.4	34.2	27.4	32.1	الدين العام
				المانيا
3.0-	0.1	0.3	1.6-	+ الموازنة
73.4	66.3	64.9	67.6	الدين العام
				أستونيا
1.7-	2.8-	2.5	2.4	+ الموازنة
7.2	4.6	3.7	4.4	الدين العام
				أيرلندا
14.4-	7.3-	0.0	2.9	+ الموازنة
65.5	44.3	25.0	24.8	الدين العام
				سلوفاكيا
7.9-	2.1-	1.8-	3.2-	+ الموازنة
35.4	27.8	29.6	30.5	الدين العام
				فنلندا
2.5-	4.2	5.2	4.0	+ الموازنة
43.8	34.1	35.2	39.7	الدين العام
				السويد
0.9-	2.2	3.6	2.3	+ الموازنة
41.9	38.2	40.0	45.0	الدين العام
				لوكسمبورغ
0.7-	3.0	3.7	1.4	+ الموازنة
14.5	13.6	6.7	6.7	الدين العام
				هنكاريا
4.4-	3.7-	5.0-	9.3-	+ الموازنة
78.4	72.3	66.1	65.7	الدين العام
				هولندا
5.4-	0.6	0.2	0.5	+ الموازنة
60.8	58.2	45.3	47.4	الدين العام



3.5- 67.5	0.5- 62.5	0.4- 59.3	1.5- 62.1	النمسا - + الموازنة الدين العام الدولة
9.3- 76.1	2.9- 65.3	2.8- 62.7	4.1- 63.9	البرتغال - + الموازنة الدين العام بولندا
7.2- 50.9	3.7- 47.1	1.9- 45.0	3.6- 47.7	- + الموازنة الدين العام أستراليا
11.1- 53.2	4.2- 39.8	1.9 36.1	2.0 39.6	- + الموازنة الدين العام فرنسا
7.5- 78.1	3.3- 67.5	2.7- 63.8	2.3- 63.7	- + الموازنة الدين العام إيطاليا
5.3- 116.0	2.7- 103.6	1.5- 103.6	3.4- 106.6	- + الموازنة الدين العام

Source; Euro stat ;European Commission ; Data of Eurostat ; 2010
; <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/government>.

المصدر :-

اما صادرات وواردات اليونان فلم تشكل سوى (٢٥%) من ناتجها المحلي الاجمالي في مقابل المانيا حيث تشكل الصادرات والواردات (٣/٢) ثلثا اجمالي ناتجها المحلي . لذلك فان رفع الحواجز التجارية لا يؤثر كثيراً على اقتصاد اليونان.

كما ان حوالي (٤٠%) من الأسر اليونانية العاملة في القطاع العام تعمل بخدمات البيع بالتجزئة. وهي وظائف لا تستفيد كثيراً من عملية فتح الاسواق.

فالاقتصاد اليوناني احتاج الى الدين المفرط لتحفيز الاستهلاك المحلي من اجل مواكبة النمو المتوقع في منطقة اليورو ، ولم يدرك اليونانيون ضخامة وصعوبة عملية سداد هذه الديون الا بعد ان ضربت الازمة المالية العالمية الاتحاد الاوربي بكل اعضاءه. (٦)

لكن مناخ الازمة المالية ادى الى انخفاض قيمة الاسهم للشركات اليونانية في الاسواق العالمية ، مما جعل هذه الشركات مصدر ربح كبير للذين يهتمون الفرص لكونها حالياً تعرض بأسعار متدنية جداً .

ولقد اختارت اليونان الاستعانة بالديون على أمل الحفاظ على مستوى المعيشة للسكان ، بعد انخفاض صادراتها نتيجة لضعف قوتها التنافسية داخل مجموعة دول اليورو ، مع فقدانها لسلطتها على السياسة النقدية وعدم قدرتها على التحكم بأسعار الصرف لصالح الوحدة النقدية .

أذ تستطيع أي دولة من دول الاتحاد أقتراض ما تحتاجه من اموال من دول الاتحاد الاخرى ، حيث سهلت الوحدة النقدية الاقتراض والاقراض ما بين الدول الاعضاء . (١٥)

وهكذا ، فان كل هذه العوامل كانت وراء حدوث الازمة ، وتركت اليونان عاجزة عن تسديد ديونها. على ان الانهيار على هذه الشاكلة له اثاره السلبية على كامل النظام المالي الاوربي . (٧)

ثانياً : اسباب الازمة اليونانية:

هنالك جملة من العوامل تسببت بوقوع الازمة في اليونان يمكن تقسيمها الى : عوامل داخلية و عوامل اقليمية

١ : عوامل داخلية : وقد برزت على الصعيد الداخلي عدة عوامل :

١- الدور الذي لعبه اليونانيون (المواطنون) في خلق الأزمة :-

فالمواطن اليوناني يميل الى حرصه الشديد للمحافظة على مستوى معين من المعيشة ، وكونه يقدم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة. وهو يسعى للحفاظ على مستواه المعاشي حتى ولو على حساب الصالح العام . بالإضافة الى تهريبه من دفع الضرائب والتفنجن بذلك ، إضافة الى انتشار الفساد والرشاوى التي تدفع في القطاع العام ، والذي سمح للبعض ان يحقق مكاسب شخصية ومستوى معيشة اعلى من المتوسط.

كما ويتم تدوير(غسيل) " الاموال السوداء" في الاسواق اليونانية . (٨)

٢- عدم تحسن حالة الاقتصاد اليوناني :-

منذ اعلان الاتحاد النقدي الاوربي تقدمت عدة دول اوربية لغرض الانضمام اليها ، وقد تم رفض اليونان وذلك بسبب ضعف اقتصادها وعدم وفائها بالمعايير الاقتصادية المطلوبة. لكن الحكومة اليونانية ادعت انها ستنفذ سلسلة من تدابير التقشف لتحسين اقتصادها وبضغوطات كبيرة قام الاتحاد النقدي باعادة النظر بشأن انضمام اليونان اليه. وقد تم قبول عضويته واصبحت العضو رقم (١٢) عام ٢٠٠١ ، لكن قوة الاقتصاد اليوناني لم تتغير بالرغم من ادعاءات الحكومة بانها أجرت اصلاحات اقتصادية على نحو كاف . (٩)

٣- تأخر الإعلان عن وضع الاقتصاد اليوناني :-

أخفى الاقتصاد اليوناني ولفترة غير قصيرة حقيقة المشاكل التي يعاني منها. ولم يفصح عن حقيقة تضخم ديونه والمصاعب التي يواجهها من أجل تغطية هذه الديون بالشكل المطلوب. فان هذه الديون قد تفاقمت لتصل الى حوالي (١٢٠%) من الناتج المحلي الاجمالي. مما نتج عنه تضخم خطر هذه الازمة وصعوبة احتوائها. كما ان اليونانيين قد تلاعبوا في بياناتهم الاقتصادية لتغطية سوء الحالة المالية لها ولسنواتٍ عديدة عن طريق ما تم عرضه من البيانات عن الوضع الاقتصادي في البلاد . (١٠)

فقد عمد القائمين على الاقتصاد اليوناني على اخفاء حقيقة المشكلات التي تعاني منها اليونان ولفترات طويلة، ولم يفصحوا عن مأزق الديون والمصاعب التي يواجهونها لاجل تغطيتها . مما تسبب في تفاقم الازمة.

٤- دور الحكومة اليونانية :-

يعزو البعض جزء من هذه الازمة سببها الدور الذي قام به (باباندريو) رئيس وزراء اليونان. والذي قاد عملية الاقتراض، حيث اعتمدت الحكومة اليونانية على رأس المال الدولي، ومحاولة الخروج من الازمة عن طريق القروض الخارجية، والتمادي بالاعتماد عليها، بدلاً من الافلاس، وكانت هذه المعضلة لعبت بها الحكومة ببراعة .

والتي ادت الى انخفاض قيمة اليورو من (١.٥٥) الى (١.٢٥) دولار، لليورو الواحد . (١١)

٥- التحكم في النظام المصرفي اليوناني :-

فبعد ان قامت البنوك اليونانية بزيادة حجم الاسهم والسندات لغرض الاقتراض مما تسبب بانخفاض قيمة هذه الاسهم والسندات. وكلما انخفضت قيمة الاسهم والسندات ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة عليها وجعلها جذابة اكثر. ولقد ساهم قلق المستثمرين في رفع معدلات الفائدة على السندات الحكومية اليونانية الى مستويات قياسية، وهو الذي ادى الى رفع تكلفة اقتراض الدولة بنسب مرتفعة، والذي أدى بدوره الى اغراق اليونان بالمزيد من الديون، وقوض ثقة المستثمرين بها، وصعب الطريق امام سداد اليونان لديونها .

فقد تجاوزت اسعار الفائدة على سندات الخزينة اليونانية عتبة (١٠%)، في سابقة من نوعها بالنسبة الى دولة عضوفي منطقة اليورو. فقد عمل المستثمرون الاجانب على التخلص من السندات العامة اليونانية، حيث قفزت معدلات الفائدة باتجاه الصعود. والتي زادت من مخاطر العجز عن السداد حيث وصلت الى مستويات غير متوقعة في اليونان، مما تسبب بتدهور التصنيف الائتماني لليونان بسرعة . (١٢)

ولذلك كان يجب ان تغلق البنوك الاقليمية (كما هو حاصل في الولايات المتحدة) أو دمجها ببعض او مع أكبر البنوك العالمية . (١٣)

٦- الوعود بأجراء الإصلاحات الكفيلة بمعالجة الأزمة :-

أصر - في البداية - رئيس وزراء اليونان على ان اليونان لا تحتاج الى الانقاذ سواء كان من دول اليورو او الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩، حيث وعد بتخفيض العجز في الموازنة والعودة الى التوازن في عام ٢٠١٠ من خلال تدابير تقشفية، بما في ذلك تخفيض (١٠%) من تخصيصات التنمية الاجتماعية، والانفاق على الأمن وتجميد الأجور في القطاع العام .

كما وعد بأصلاح أنظمة التقاعد والضرائب، ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي. لكن الحال وصلت الى حاجة اليونان لاقتراض (٥٠) مليار يورو لحل الازمة التي حلت على الاقتصاد اليوناني . (١٤)

بالاضافة الى خشية السياسيين في اليونان من تدني شعبيتهم بسبب سياسات شد الأزمات والتكشف لاستعادة التوازن بين النفقات والايرادات العامة، وتفاقم الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية وعدم الاستقرار الذي تولده .



٧- وجود أختلالات في الاقتصاد اليوناني :-

ان السبب الرئيسي للتدهور المالي في اليونان لم يكن بسبب السياسة المالية لوحدها، وإنما لوجود اختلالات داخلية وخارجية في الاقتصاد اليوناني . والتي تسببت بزيادة فعل الاسواق المالية العالمية بأتجاهها . ومن هذه الاختلالات ، العجز الضخم في الحساب الجاري وانخفاض الانتاجية وارتفاع تكاليف التشغيل والتضخم بالاضافة الى الاعتماد القوي على الاستثمارات الاجنبية المباشرة كلها عكست ضعف مستمر في القدرة على المنافسة اذ خفضت وكالة (ستاندرد آند بورز) التصنيف الائتماني لليونان ثلاث درجات ، واضعه اياها في فئة الاستثمارات التي تمثل خطراً مرتفعاً في عدم التسديد ، مما اثار موجة ذعر في الاسواق المالية . (١٥) كما يلاحظ بأن برامج الانفاق الاجتماعي في اليونان كانت متفائلة اكثر مما تسمح به ظروف الدولة وامكانياتها.

٢: عوامل على الصعيد الاقليمي :

وتشمل عدة عوامل اهمها :

- ١- في منطقة الاتحاد النقدي: تتوقف قدرة كل بلد جزئياً على قدرة البلدان الاخرى للبقاء مستقرة. وقد منح اعتماد اليورو كعملة موحده الفرصه للدول الاعضاء، وأعطى الدول هذه الوقت الكافي للوفاء والتكيف لمعايير التقارب التي نصت عليها معاهدة ماستريخت ، وذلك بأعتماد ثلاث مراحل وضعتها المعاهدة تبدأب:
 - الالتزام بالمعايير التي نصت عليها المعاهدة.
 - تخفيض حدة التضخم والتوجهات نحوه .
 - خلق حالة من التقارب الاقتصادي والتماسك الاجتماعي .
- لكن حالة عدم الاستقرار التي صاحبت الاقتصاد اليوناني ، وعدم تمكنها من التكيف والتقارب مع بقية دول اليورو كان وراء حدوث الازمة .
- ٢- معاهدة ماستريخت :

- والتي تضمنت توحيد السياسة النقدية ، وتخلي جميع الدول الاعضاء عن سياساتها النقدية وحصرها بيد البنك المركزي الاوربي ، بحيث لا يكون لاي دولة سلطة او اي شكل من اشكال التدخل في قراراته .
- والمختصون بالتشريعات لدول اليورو ، كانوا يعلمون ان اليورو سوف يمر بعد فتره بأزمه ، وأن نظام اليورو لن ينجح من دون تشكيل وزارة مالية اوربية . وان حدوث اي ازمة من شأنه ان يدفع بأتجاه توحيد السياسة المالية لعموم منطقة اليورو . وبعد معاهدة ماستريخت جاءت معاهدة بروكسيل ، والتي مارست دور الرقابة في اطار البنك المركزي ، وهي محاولة لدمج السياسات المالية . (١٦)
- ٣- عدم وجود اتحاد سياسي يحكم الاتحاد النقدي الاوربي ، فأن ما يحتاجه الاتحاد النقدي هو مزيد من توحيد السلطة . والذي نطلق عليه الاتحاد السياسي . من اجل دفع ودعم التكامل النقدي . فا فتقار اليورو الى الدعم من قبل سياسة حكومة واضحة وموحدة يمثل نقطة الضعف الاساسية لليورو .
- ٤- لقد تم بالفعل نقل كل ما يتعلق بأصدار العملة والرقابة النقدية من الدول الاعضاء الى البنك المركزي الاوربي المستقل عن اي تدخل خارجي ، ولكن الذي لم يتغير في منطقة اليورو هو السيطرة على السياسة المالية للدول الاعضاء . والتي لا زالت في يد الحكومات المحلية ، والذي تمارس من خلاله سلطاتها وسيادتها . (١٧)
- ٥- لقد تسببت سهولة الحصول على القروض ، وما تمنحه المؤسسات الاوربية العاملة في ضمن نطاق الاتحاد من تسهيلات ، وكذلك القروض من مؤسسات التمويل الدولية الاخرى في مضاعفة الديون وزيادة عدم القدرة والعجز عن السداد . خاصة وان السحب يكون مفتوحاً وميسراً للدول الاعضاء ، ودون مراجعة الوضع المالي ، وحجم الديون المترتبة عن الاقتراض . فالجهات المقرضة غير مسؤولة عن ذلك ولا تقوم بمراقبة المستويات التي وصلت اليها الديون .

لذلك ، فإن هذه السياسات الاقتصادية المالية المتبعة قد تسببت بمضاعفة الديون المتراكمة على دول عديدة كأيرلندا واسبانيا والبرتغال وبالأخص اليونان، التي اقترضت من مصارف جميع منطقة اليورو (تقريباً) من أجل تحفيز الاستهلاك (الطلب) فيها ، ولكن دون ان يقابله خطة للسداد .

٦- الشروط المالية الصعبة لاتفاقية ماستريخت ، وسياسات التقشف من أجل خفض عجز الموازنات والمديونيات فلا تزال هنالك عقبات تعيق الجهود الرامية الى تحقيق الوحدة النقدية لدول الاتحاد ، منها عدم قدرة بعض الدول على تحقيق الشروط والمعايير الاقتصادية التي فرضتها معاهدة ماستريخت والوفاء بها . (١٨)

٧- لقد واكبت أزمة اليونان الازمة المالية العالمية ، والتي كان لها آثارها الكبيرة على الاقتصادات الاوربية ، والتي ترتب عليها حالة الانكماش التي سادت دول العالم ، ودول الاتحاد الاوربي ومنها دول اليورو . والواقع ان الازمة اليونانية مستمرة منذ عام ٢٠٠٨ ، على أثر الازمة المصرفية والمالية التي صدرتها الولايات المتحدة الى العالم والى

اوربا ، أثر افلاس مصرف (ليمان برادرز) ثم تحولت الى أزمة اقتصادية مع حصول أخطر انكماش اقتصادي . حيث اتخذت منحى ماليا واجتماعيا تحت تأثير تزايد العجز في الموازنات والديون ، فإرضة على جميع البلدان ضبط النفقات ، والتقشف على أشده كان في اليونان التي وصلت الى شفير الافلاس . (١٩)

٨- التهاون الذي أعقب اعتماد اليورو :

فعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها منطقة اليورو ، فإن النكسات قد صاحبته هي الاخرى مع مسيرة العمل بالعملة الموحدة . وكان من اكبر هذه الاسباب هو التهاون الذي طرأ على دول اليورو في تطبيق المعايير والشروط المطلوبة .

فالملاحظ ، أن المدة مابين (٢٠٠٣-٢٠٠٧) كانت فترة استقرار اقتصادي . بالإضافة الى حضور قوي للاتحاد الاوربي في السوق العالمية . فلقد أزداد تقبل العملة الجديدة بشكل كبير وازداد معه استخدامها في إجراء المعاملات وتداولها خارج منطقة اليورو .

وحقق استخدام اليورو كعملة موحدة منافع كثيرة ، خاصة في مجال التجارة ، كما أزدادت القدرة على الاقراض بفائدة منخفضة للدول الاعضاء في منطقة اليورو ، والذي ساعد كثيرا على تحفيز اقتصادياتها . و(اليونان) واحدة من الدول التي ازدهرت واستفادت من الميزات التي وفرتها العملة الموحدة . والتهاون الذي تسبب في وقوع الازمة من قبل اللجنة المسؤولة عن الرقابة (بموجب مقررات الوحدة النقدية) وهو البنك المركزي الاوربي . الذي كان من المفترض ان لا يسمح بتجاوز الديون الحكومية عن (٦٠ %) من الناتج المحلي الاجمالي لاي دولة عضو .

وفي اليونان وبعد ان تم الاعتراف بأن اليونان قد فشلت في تلبية المعايير المفروضة على دول اليورو " سمح لها" ان يكون الدين العام فيها ان تصل الى (١٠٠ %) من ناتجها المحلي الاجمالي . والحال نفسه فيما يخص التساهل بمعيار التضخم في المنطقة فعلى اثر الصدمة النفطية وأرتفاع أسعار النفط الخام عالمياً ، فقد سمح للدول الاعضاء في اليورو أن يكون لديها تضخماً قريباً من (٢ %) المنصوص عليها . (٢٠)

٩- لقد تم العمل ببرنامج المنح الصغيرة في عام (٢٠٠٥) ، بعد ضغوطات مكثفة من المانيا وفرنسا ، وكان هذا البرنامج يتمثل بأعطاء سماحات للانتهاكات المؤقتة لمعايير الوحدة النقدية . أما سبب هذا البرنامج فكان لوجود مخاوف لدى أكثر الدول

أستقراراً في الاتحاد الاوربي من عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من قبل الاعضاء الاخرين في الاتحاد النقدي . مع ضمان أنقاذ الدول التي تتعرض الى مشاكل من قبل الدول الاعضاء الاخرى . أما الوسيلة فقد تقرر بأن أفضل طريقة لمنع حدوث المشاكل والمشاكل والأزمات لدى دول الاتحاد النقدي من خلال رصد العجز في موازنات الحكومات ومستويات الديون لديها . (٢١)

١٠- الخلافات بين دول اليورو ، حول ضرورة التدخل لانقاذ اليونان من الافلاس ، حيث جاءت استجابتهم بطيئة . فقد تأخرت الدول الاعضاء في تقديم المساعدات في البداية ، مما تطلب قدر أكبر منها بعد تفاقم الازمة . وليس ذلك فحسب ، بل ان البنك المركزي الاوربي - وعلى خلاف الاتفاقيات المبرمة- سمح لصندوق النقد الدولي ان يتدخل ويمنح القروض لليونان !؟ .

بينما لم توافق حكومات دول اليورو على خطة الانقاذ حتى ٣/آيار/٢٠١٠ ، اي بعد مضي سبعة أشهر من تفاقم أزمة الديون في اليونان ، وكشف أرقام العجز الحقيقية لها .

والتي حصلت نتيجة لزيادة المخاوف من احتمال مواجهة اليونان لمصير الافلاس . وهكذا فقد تم إعادة نفس سيناريو خطة أنقاذ بنك (ليمان برذرز) الامريكي ، والذي تسبب في أنتشار الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ . (٢٢) أما أسباب تعثر الاستجابة لحل الازمة قبل ان تتفاقم ويزداد خطرها ، هو أمتناع المانيا عن أنقاذ اليونان بسبب : (٢٣)

أ- ان المانيا (متمثلة بقيادتها) مؤمنة بأن الالتزام الذي يجب على الجميع الحفاظ عليه هو أنضباط الموازنة .

ب- أن اليونان وبسبب تزويرها لارقام موازنتها وعدم أظهار الحقيقة فأنها لاتستحق المساعدة .

ت- لايمكن لالمانيا ان تتجاهل المعارضة من دافعي الضرائب الالمان عندما تبادر لتقديم المساعدة المالية الى اليونان .

١١- لقد حدثت الازمة نتيجة لعيوب في المعاهدات والتشريعات المعمول بها في المنطقة الاوربية وفي الاتحاد النقدي الاوربي على وجه الخصوص . والتي كانت وراء حدوث الازمة في اليونان . كما فشل الاتحاد النقدي في فرض التصحيحات اللازمة والضرورية لمعالجة الاخطاء ، وأزالة العثرات من طريق العملة الموحدة .

١٢- أظهرت دراسات تجريبية عديدة، ان الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوربي لم يكن اتحاد نقدي أمثل ، فالشروط المطلوبة في النظرية التقليدية للعملة المثلى مابين بلدين أو أكثر من أجل إنشاء اتحاد أمثل هي :- (٢٤)

- توفر درجة عالية من تزامن الدورات الاقتصادية للدول الاعضاء .

- توفر درجة عالية من أنتقال اليد العاملة .

- توفر درجة عالية من التكامل المالي .

- ارتفاع مستوى التكامل الاقتصادي .

وقد لوحظ بأن الدول الاعضاء لم تلبى المتطلبات والشروط المالية في الاتحاد النقدي الاوربي . فقد سادت

التوترات الاقتصادية فيما بين المناطق ، والصدمات غير المتماثلة

مما تسبب بجعلها عرضة للازمات ، كما ان بعض الدول الاعضاء كانت التكاليف التي تحملتها أكبر من المنافع التي حصلت عليها .

وفي اليونان فقد بلغت نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي (١٢٠%) ، كما وارتفعت نسبة العجز في الموازنة نسبة (١٣.٦%) من الناتج المحلي

الاجمالي . والذي يمثل تجاوزاً سافراً عن معايير وشروط الوحدة النقدية والتي أشرتت عدم تجاوز الدين الحكومي للدول الاعضاء في منطقة اليورو عن نسبة (٦٠%) ، وان لايتجاوز عجز الموازنة (٣%) من الناتج المحلي الاجمالي . (٢٥)

بينما قدرت أحصاءات أخرى الدين الحكومي في اليونان ب(١١٥%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وانه سوف يصل الى (١٢٧%) . (٢٦)

ثالثاً: دراسة تحليلية لمعايير معاهدة ماستريخت :

قبل البحث في مضامين (معاهدة ماستريخت) لابد من الإشارة الى الخلط في الأرقام المتعلقة بأزمة اليونان . والمعلومات حول طبيعة الازمة في دول الاتحاد النقدي الاوربي ،والذي يتركز بالخلط ما بين العجز في الموازنة وحجم الدين الحكومي (المتراكم) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي . فهناك أختلاف فيما بين المصطلحين ،والذي يمكن التمييز بينهما وكما يلي :

فالدين الحكومي : يعد مديونية تدرج تحت خانة الخصوم الحكومية .
اما العجز في الموازنة : فهو تدفق دين جديد يطرأ عندما تتجاوز النفقات الحكومية الإيرادات . ومن خلال أستعراض الواقع الاقتصادي للدول التي تفاقمت فيها الازمة وخصوصاً منها اليونان ،فالملاحظ أنّ الأوضاع فيها كانت مهزوزة دائماً بسبب ضعف

الرقابة ، وانتشار الفساد وقلة الموارد المتاحة مقارنةً بالدول الاعضاء الاخرى ،على ان وجود أي دولة ضمن الاتحاد النقدي سوف يفرض عليها ان تلتزم بالقوانين والانتظمة وكافة شروط الانضمام للوحدة النقدية أو ما يطلق عليها (بمعايير التقارب). ومن الضروري ان نوضح دواعي فرض هذه الشروط ،ولماذا قد تم العمل بتطبيق العملة الموحدة بثلاث مراحل ولم يكن دفعة واحدة .

وهذه الشروط (التسفوية) التي فرضت على الدول الراغبة للانضمام للوحدة النقدية كان لها أعظم الأثر على اقتصادات هذه الدول ،والتي ينبغي عليها ان تكيف اقتصادياتها وفق هذه القواعد والشروط والتي تضمنت (حدود عليا) لايسمح بتجاوزها أو الإخلال بها .كما وضعت عقوبات على أي دولة تتجاوز هذه القواعد او الشروط،على ان الدافع وراء ذلك هو ضمان أبقاء الاتحاد النقدي والعملة الموحدة بمنى عن الازمات.

دواعي فرض شروط ومعايير معاهدة ماستريخت :-

فأبتداءً من اجتماع (بروكسل) في كانون الاول ١٩٧٨ ،والذي تم العمل بمقرراته في ١٩٧٩ ،وقد شاركت فيه كافة دول الاتحاد الاوربي (باستثناء بريطانيا) . وكان أحد مقرراته تعزيز النظام المالي الاوربي ،من خلال مساعدة الدول الاعضاء الأقل رخاءاً بمنحها قروض تساهلية ،تقدمها الدول الاعضاء ذات الفوائض ومن خلال الصندوق الاقليمي الاوربي . (٢٧)

اما ما يخص معايير معاهدة ماستريخت،فلقد حددت حدود عليا للدين العام،و عجز الموازنة ،لاي دولة عضوفي الاتحاد النقدي . ومع ان معظم اقتصادات منطقة اليورو قد تجاوزت بالفعل هذه الحدود،بما فيها الاقتصادات الكبيرة ،كألمانيا وفرنسا وايطاليا . الا ان نسبة التجاوز لهذه الاقطار كانت ضمن الحدود المقبولة عموماً مصحوب بقوة اقتصادياتها وقدرتها على معالجة الصدمات التي تتعرض لها.(٢٨)

في حين وصل الوضع الى حد الانهيارفي اليونان حيث تجاوز عجز الموازنة فيها ال(١٢%) من الناتج المحلي الاجمالي ،كما وتجاوز الدين العام نسبة (١١٣%) من الناتج المحلي الاجمالي .

ولقد منحت المعاهدة فترة زمنية لتنفيذ الشروط والمعايير التي فرضتها ،ولقد كان السقف الزمني الذي حددته لغرض اجراء التعديلات وتكييف اقتصاديات الدول التي

ترغب في الانضمام ،من ضمنها تعديل العجز في الموازنة ،وتعديل الدين العام ،بالاضافة الى بقية الشروط ،سقفاً متفانلاً وغير كافي لاعادة الترتيبات واجراء التكيف الازم . اذ أن هياكلها الاقتصادية لاتزال تعاني من مشاكل داخلية كبيرة .

وقد كانت هذه الدول قبل انضمامها للوحدة النقدية تتلافى الكثير من هذه التعقيدات والمشاكل والصدمات عن طريق اللجوء الى اجراء تغيير في أسعار صرف عملاتها. والتحكم بالسياسة النقدية في دولها. بينما في ظل الوحدة النقدية فقد فقدت هذه الدول

سلطاتها على السياسة النقدية ولم تعد تستطيع التحكم في اسعار صرف عملاتها.ولم يتبق بيدها سوى استخدام السياسة المالية ،والتي ضيقت حدودها معايير الوحدة النقدية وجعلتها تستخدم ضمن تلك الحدود التي لايمكن تخطيها.



وتمثل ادوات الرقابة احدى النواقص التي تعاني منها معاهدة ماستريخت ، وضعف أجهزة الرصد منحت بعض دول اليورو فرصة للتهرب من أظهار الكشوفات الخاصة بالحالة الاقتصادية الحقيقية أو الفعلية . وبعض هذه الدول قامت بعرض كشوفاتها بعد القيام بعملية (تجميل) للوقائع والمركز المالي . والبعض الآخر ، يعتمد تأخير عرض بياناته وتوضيح الوضع المالي لها .

والجدير بالذكر هنا ، ان الجهات التي تقوم بالاقراض ليس لديها أجهزة رصد ومراقبة ، تمكنها من تأشير المدى المسموح للاقراض لاي دولة تتقدم بطلب الاقراض ، وتجعل من العملية تكون ضمن المدى المسموح بها والحيلولة دون تجاوزها .

على ان قيام الدول المقترضة بتنوع مصادر الاقراض ، يعقد المسألة تماما ، ويزيد القضية تعقيدا ويمنح هذه الدول فرصة اخفاء وضعها المالي ونسبة الدين العام الذي وصلت اليه . أي ان عدم الشفافية في اعطاء ونقل المعلومات الصحيحة والفعلية هي واحدة من العيوب الرئيسية التي ينبغي معالجتها لمنع التهديدات والصدمات للاتحاد النقدي .

والمفروض أن تأخذ جهات الاقراض بعين الاعتبار جميع ما تم ذكره اعلاه ، لان معايير وشروط معاهدة ماستريخت لن تكون كافية أو توتي ثمارها مالم يتم دعمها ومساندتها بأجهزة رقابة ورصد لجميع عمليات الاقراض التي تتم للدول الاعضاء . كأن تلزم كل دولة ترغب بالاقراض بتقديم قوائم معدة بأشراف البنك المركزي الاوربي والبنوك المركزية المحلية ، يوضح فيها الموقف المالي والقروض السابقة وتاريخ الاستحقاق ، بالإضافة الى حجم الدين العام ، وعجز الموازنة ، ولا بأس ان تتولى جهة مختارة لتنظيم عملية الاقراض وتكون مركزية .

أولاً- معايير الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية (معايير التقارب Performance Criteria) :

لقد وعى معدوا معاهدة (ماستريخت) بأن الوحدة النقدية تجمع بين مجموعة متنوعة من الاقتصادات الموجودة في الاتحاد الاوربي ، وانها مهمة محفوفة بالمخاطر والصعوبات . ولغرض تقليل هذه المخاطر ، حددت المعاهدة مجموعة متنوعة من المعايير التي ألزمت جميع الدول الراغبة بالانضمام للوحدة النقدية الالتزام بها ، وألا ستواجه عقوبات في حال تجاوزها لهذه المعايير والشروط . ويطلق على هذه المعايير بمعايير التقارب Performance Criteria والتي من خلالها يمكن تقييم أهلية وصلاحيته للدول للمشاركة في الاتحاد النقدي الاوربي .

وينبغي التاكيد ، بانه ليس كل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي أعضاء في منطقة اليورو ، فقد اشترطت المعاهدة مجموعة من المعايير يجب استيفاءها من قبل الدول المعنية خلال الفترة الانتقالية وهذه الشروط هي : (٢٩)

١- استقرار الاسعار (معدل التضخم) :-

فالبند الاول من الأتفاقية ، صمم لتغطية فقدان استقلالية السياسة النقدية . والتي نصت : يجب على الدول المنظمة الى الوحدة النقدية ان تحقق استقراراً في الاسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم فيها عن (١.٥%) من متوسط معدلات التضخم في اقل ثلاث دول اعضاء تضخماً ، ولقد استطاعت (١١) دولة من أصل (١٥) دولة استيفاء هذا المعيار ، وذلك في عام ١٩٩٥ ، حيث حققت معدلات تضخم أقل من (٣%) ، كما موضح بالجدول (١) ، والذي يشير الى موقف دول الاتحاد الاوربي من استيفاء شروط الانضمام الى اليورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الاوربي في ايار ١٩٩٨ .



جدول رقم (٤)

نسبة عجز الموازنة المتوقعة في بعض دول الاتحاد الاوربي خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١
النسبة % من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	اليونان	البرتغال	اسبانيا	المملكة المتحدة
نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٠	14%	8.7%	10.4%	11.4%
نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١١	10.1%	6,9%	4.9%	7.0%

المصدر : صندوق النقد الدولي، توقعات نسبة عجز الموازنة المتوقعة في بعض دول الاتحاد الاوربي خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١
تم تجميع البيانات وأعدادها من قبل الباحث

تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في اليونان للمدة ٢٠٠٥-٢٠١١
٢٠١١ متوقعه

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نسبة الدين GDP العام %	100%	97.1%	95.6%	99.2 %	113.4%	120.4%	١٢٠.٦%

المصدر : بيانات وزارة المالية اليونانية كانون الثاني ٢٠١٠
تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في اليونان للمدة ٢٠٠٥-٢٠١١

٢- ثبات واستقرار اسعار الصرف :

لقد فرضت المعاهدة ،ضرورة ان تكون تقلبات اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء في الوحدة النقدية ان تتحرك في الحدود المسموح بها . حيث يتطلب استقرار سعر الصرف في نطاق معين دون انحرافات اضافية ،وذلك لمدة سنتين على الاقل ،

وان لاتبج الدولة الى تخفيض سعر العملة مقابل اي عملة من عملات الدول الاعضاء الاخرى في الاتحاد . اما الحدود الطبيعية التي اقرتها المعاهدة كنطاق لتقلبات اسعار الصرف فكان (٢.٢٥ %) في بداية العمل بالمعاهدة ،ثم عدل ليصبح (١.٥ %) في عام ١٩٩٥ .^(٣٠)

وتهدف المعاهدة من فرض هذا المعيار الى اظهار قدرة الاتحاد النقدي على الاحجام عن استخدام اسعار الصرف كأداة للتأثير في الميزان التجاري ،أو اللجوء اليه حسب الظروف الاقتصادية الخارجية.

٣- معدلات الفائدة :

وهي ان لا تتجاوز معدلات الفائدة نسبة (٢ %) عن معدل الفائدة الطويل الاجل ،في ثلاث دول اعضاء والتي تشهد اقل معدل تضخم . بعبارة اخرى ،في افضل ثلاث دول من دول الاتحاد تتمتع باستقرار الاسعار اكثر.^(٣١)

٤- عجز الموازنة :

فقد حددت المعاهدة ، ان لا تزيد نسبة العجز السنوي للدول المنضمة الى الاتحاد النقدي في موازنتها العامة عن (٣ %) من الناتج المحلي الاجمالي لها .
ومن الجدول (٢) يلاحظ بان بعض الدول قد استوفت هذا المعيار او الشرط ، ما عدا (اليونان) ، حيث تجاوزت هذه النسبة كثيراً ، بينما نجد ان كل من المانيا وايطاليا ، قد حققت نسبة عجز اقل من المعيار ، بينما فرنسا كانت ضمن وعند الشرط المطلوب .
كما يلاحظ من خلال الجدول (٢) الذي يوضح عجز وفائض الموازنة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) لمنطقة اليورو ، والتي يمكن تسجيل ما يأتي :-
١- ان جميع دول اليورو سجلت عجزاً في الموازنة العامة عام ٢٠٠٩ على اثر الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) .
٢- لقد تجاوزت (١٢) من أصل (١٩) دولة نسبة عجز الموازنة المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت (٣ %) من الناتج المحلي الاجمالي ، وبدرجات متفاوتة .
٣- بعض الدول حققت نسبة عجز أقل مما مسموح بها ، مثل لوكسمبورغ والسويد وأستونيا .
٤- بالنسبة لمعيار الدين العام وعدم تجاوزه (٦٠ %) من الناتج المحلي الاجمالي ، فهناك دول حققت نسبة دين عام منخفضة عن المعيار أعلاه ، مثل بلغاريا وجمهورية التشيك ولوكسمبورغ وأستونيا وسلوفاكيا والنمرك وفنلندا .
٥- تجاوزت دول من منطقة اليورو النسبة المحددة مثل ايطاليا حيث حققت نسبة دين الى الناتج المحلي الاجمالي (١١٦.٠ %) ، كما تجاوزت المانيا هذه النسبة الى (٩٦.٢ %) .
ومع ان بعض اقتصادات اليورو قد تجاوزت هذه المعايير ، بما فيها الاقتصادات الكبيرة ، كالمانيا وفرنسا وايطاليا ، الا ان نسبة تجاوز هذه الدول ظلت في الحدود المقبولة عموماً ، في حين وصل الوضع الى حد الانهيار في اليونان ، حيث تجاوز عجز الموازنة (١٢ %) مقابل نسبة (٣ %) المسموح بها من اجمالي الناتج المحلي ، كما تجاوز الدين العام (١١٣ %) مقابل نسبة (٦٠ %) المسموح بها وفق اتفاقية الاتحاد النقدي الاوربي .

٥- الدين الحكومي او الدين العام :-

فقد نصت المعاهدة على ان لا يتجاوز اجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول الاعضاء في الوحدة النقدية عن (٦٠ %) من الناتج المحلي الاجمالي .
ويلاحظ من الجدول (٣) ، والذي يوضح توازن الموازنة ، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لدول منطقة اليورو لعام ٢٠٠٤ . بان اليونان قد تجاوزت نسبة الدين الحكومي فيها كافة النسب التي حققتها الدول الاعضاء الاخرى ، اذ بلغ الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فيها نسبة (١٠٩.٣ %) ، جاءت بعدها ايطاليا بنسبة (١٠٦.٥ %) ثم بلجيكا بنسبة (٩٦.٢ %) . في حين لم تتجاوز كل من المانيا وفرنسا والنمسا ما نصت عليه المعاهدة الا في حدود ضئيلة . بينما حققت دول اليورو كمجموعة تجاوزاً في هذه النسبة عن الاتفاقية بحدود (١٠.٢ %) . كما ان خمس دول من المجموعة حققت مستوى عجز حكومي اقل من المطلوب ، وهي اسبانيا ، وايرلندا ، ولوكسمبورغ ، ونيوزلندا ، وفنلندا . وان اليونان وايطاليا قد تجاوزت نسبة الدين الحكومي فيهما اكثر من (١٠٠ %) .

ثانياً - الدول التي حققت معايير الانضمام للوحدة النقدية :-

بانتقال العملة الموحدة في ١/١/١٩٩٩ استطاعت غالبية الدول الأوروبية ان تحقق المعايير المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية ، وبعضها أثر عدم الانضمام ، وعدم اعتماد اليورو كعملة محلية بدل عملته . مثل المملكة المتحدة ، والدنمارك ، والسويد . اما الدول التي اعتمدت اليورو كعملة لها فهي :- المانيا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وفنلندا ، وايطاليا ، وايرلندا ، والنمسا . ولوكسمبورغ ، وهولندا ، والبرتغال ، واسبانيا .

ويلاحظ من الجدول (٣) ان معظم الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي لم تستطيع ان تحقق الشرط المتعلق بنسبة الدين الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي . وعلى الرغم من ذلك ، فقد تم قبول انضمامها الي الاتحاد النقدي . وقد تم تبرير هذا الاجراء بالاستناد الي النجاحات التي حققتها هذه الدول على صعيد تحقيق المعايير الاخرى . مما يؤهل هذه الدول لتجاوز شرط الدين العام ، وتخطي هذه العقبة واعطاؤها فسحة اوسع من الزمن ليتسنى لها تكييف اوضاعها الداخلية .

وتكمن المشكلة ، التي تعد مصدر الاضطرابات والتوتر من وجهة نظر المؤسسات المالية في ان خدمة هذه الديون تستقطع من ناتج الدولة الاجمالي . والذي يكون دائماً على حساب الاتفاق الحكومي المخصص لخدمات المجتمع . ان معايير الانضمام للوحدة النقدية من اكثر القضايا أثارة للجدل والنقاش ، لاسيما ان الشرط اللازم للدخول الي منطقة اليورو والخاص بالعجز في الموازنة العامة يأخذ الاولوية في هذا الجدل الدائر ، فالبطء في هذه العملية يعرض اوربا الي اضطرابات اقتصادية شتى ويعرقل مسير حكوماتها .

فقد اصبح هذا الشرط قاعدة عامة ، وقد ترتفع هذه النسبة من (٣%) الي (٣.٢ %) ، لكنها لا تطرح مشكلات من النوع الثقيل . لذا فقد يقبل مثل هذا التفاوت ويتغاضى عنه ، بشرط السعي للعودة الي النسبة المقررة وهذا ما ذهب اليه (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية ، حيث اعطى تعليمات الي اللجنة المختصة بتقبل فجوة صغيرة ، شرط ان تكون الارادة السياسية متوفرة بشأن تجاوز هذه الفجوة في اسرع وقت . (٣٢)

كما اشار الي ان الوحدة الاقتصادية و النقدية لا ينبغي التعامل معها الا بصفتها تمثل مجموعة استقرار . ومن يفكر في غير ذلك فسوف يجد نفسه في موقف صعب للغاية . وطالب الدول المشاركة في منطقة اليورو بالمحافظة على استقرار ميزانياتها .

ومن جهة اخرى ، فان الاتفاقات الموقعة بين الدول الاعضاء في الوحدة النقدية تسمح بالمرونة فيما يتعلق بهذا الشرط ، ولكن ضمن حدود معينة . ولعل السبب وراء قبول انضمام الدول غير المستوفية يعود الي اعتبارات سياسية . فانضمام ايطاليا بالرغم من تجاوز حجم دينها العام ضعف المسموح به ، كان نتيجة لإصرار فرنسا على قبول دخولها بحجة ان الاضرار التي ستننتج عن عدم قبول انضمامها ستكون اكبر بكثير . (٣٣)

ومعاهدة ماستريخت ضببت طرق التحول والمرور الي اليورو ، العملة الأوروبية الموحدة التي انطلقت فعلياً في ١/١/١٩٩٩ كما كان مقرراً لها في الاسواق المالية ، وبعدها سيصبح (اليورو) العملة الوطنية للدول الأوروبية في ١/١/٢٠٠٢ .

ولكن لو نظرنا الي المعايير المفروضة من قبل هيئات الاتحاد الاوربي ، خصوصاً من طرف الرأي العام الاوربي ، فقد تولدت حالة من عدم الرضا أو القبول ، وبالاخص في فترات تميزت بالبطالة الحادة . (٣٤)



جدول رقم (٣)
يوضح توازن الموازنة ، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
لدول منطقة اليورو لعام ٢٠٠٤

الدولة	(+ فانض) و(- عجز) الموازنة	الدين العام
بلجيكا	0.0	96.2
المانيا	-3.7	66.4
اليونان	-6.6	109.3
أسيانيا	-0.1	46.9
فرنسا	-3.7	65.1
ايرلندا	+1.4	29.8
أيطاليا	-3.2	106.5
لوكسمبورغ	-1.2	6.6
هولندا	-2.1	53.1
النمسا	-1.0	64.3
البرتغال	-3.0	59.4
فنلندا	+2.1	45.1
منطقة اليورو	-2.7	70.2

المصدر : نشرة ECB (European Central Bank) ، شباط ٢٠٠٦ .

رابعاً:- تداعيات الازمة اليونانية على الاقتصاد العالمي والنتائج المترتبة عليها :

ترتب على هذه الازمة،مجموعة من النتائج أهمها :

١- أقبال المستثمرون المحليون والاجانب على شراء الدولار والذهب بدلا من اليورو،فقد كان من نتائج الأزمة تزايد عمليات الدولة ،وهي عملية التحول الى الدولار في الاحتياطات ،سواء المدخّرات منها أو الاحتياطات الاساسية .

فبعد ان نجح اليورو في الاستحواذ على نحو (٢٨%) من احتياطات البنوك المركزية عالميا ،وبالغلة اكثر من (٧٥٠٠) مليار دولار ،وذلك على حساب تراجع حصة الدولار من هذه الاحتياطات لتصل الى نحو (٦٢%) ولتبلغ نسبة الاحتياطات العالمية من الذهب والعملات الاخرى (١٠%). (٣٥)

الا ان أندلاع الازمة اليونانية ترتب عليها تزايد فجوة انعدام الثقة بين المستثمرين في اليورو ،واخذت هذه النسب تتغير لصالح الذهب والدولار . حيث عاود الدولار تحقيق ارتفاعاته مقابل اليورو،منذ أندلاع الازمة ،كما وحقق الذهب أسعارا غير مسبوقة ،فقد وصل الى (١٧٠٠) دولار للاوقية الواحدة وذلك بعد انكشاف الازمة والاعلان عنها عام ٢٠١١ ،نتيجة لتزايد الاقبال عليه من أجل استخدامه كملأ آمن من قبل الافراد والدول .

٢- فرض إجراءات تقشفية صارمة ،يهدف تخفيض حجم الدين العام وما صاحبها من تسريح اعداد من العاملين وخلق عدد من المعامل ،وعرض أجزاء من مؤسسات القطاع العام للبيع مما ادى الى تفاقم المشكلات الاجتماعية وأزدياد الشعور بعدم تقبل اليورو لدى قسم من الجماهير الاوربية.

٣ - لقد أدى القلق من اتساع ازمة الديون في منطقة اليورو وانتشارها ،الى هبوط الاسهم في معظم دول العالم . كما وسجل اليورو مستويات منخفضة ،وتراجعت التعاملات في معظم دول العالم وأسواق الاسهم العالمية ،مما ادى الى تراجع مبيعات السندات وتعطيل اصدارها خوفا من تداعيات هذه الازمة .

٤- أدت عمليات بيع واسعة للاصول في منطقة اليورو الى خسائر بالمليارات في أسواق الاسهم الاوربية الرئيسية . مع انخفاض الاسهم الاوربية القيادية (٣%)،وهو

أدنى مستوى لها في شهرين ،وانتقال الاضطراب الى الاسهم الاسيوية أثر هبوط حاد في الاسهم الامريكية .

٥- هنالك مخاوف من امتداد الازمة الى دولٍ اخرى ، ومن فشل برامج الانقاذ.مما سيترتب عليه تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات معظم دول اليورو، وكذلك ازدادت معها التخوفات من ان تتسبب في تأخر تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة العالمية.

٦- تراجع الاسعار العالمية للنفط الخام لتصل الى اقل من (٧٠\$) عام ٢٠١٠ للبرميل الواحد بسبب المخاوف من تأثير هذه الازمة على انخفاض الطلب العالمي للنفط وكذلك هبوط الانتعاش الاقتصادي العالمي،وأنخفاض إيرادات الدول النفطية والخليجية.

٧- في حالة افلاس اليونان ، فان تأثير ذلك سيكون على :

أ- التأثير على البنوك الاوربية ، حيث بلغ اجمالي ديون اليونان للبنوك اليونانية حوالي (٣٨.٤) مليار دولار ، اما باقي الديون فكانت تحتفظ بها المؤسسات الاوربية منها (٦٠%) لدى البنوك الاوربية الرئيسية. وفي حالة افلاس اليونان فان الاتحاد النقدي الاوربي سيكون امام خيار انقاذ الحكومة اليونانية او انقاذ البنوك الاوربية من الانهيار.

ب- توسع دائرة الأزمة الى دولٍ اخرى داخل اتحاد النقدي الاوربي لتصل الى اسبانيا وايطاليا والبرتغال ، والتي هي الاخرى تعاني من مشاكل الافراط في الانفاق .
ت- التأثير على سعر صرف اليورو وانخفاض قيمته ، وفي حالة تفاقم الازمة واستمرارها فربما قد تؤدي الى الوصول الى حافة الانهيار في الاتحاد النقدي وخروج الدول القوية منه تجنباً لتحمل تكاليف الازمة.
٨- و أحد آثار الازمة اليونانية خفض الطلب الاوربي على النفط والغاز ، والذي سيمثل مشكلة لمصدري النفط والغاز. بفعل التدابير التقشفية التي اتبعتها دول اليورو وبالاخص اليونان لتفادي تداعيات الازمة وعدم تجاوز المعايير المطلوبة خاصة في مجال الدين الحكومي وعجز الموازنة.

خامساً: الإجراءات التي أتبعت لمعالجة الازمة:

وهذه الإجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة اليونانية والاتحاد الاوربي والاتحاد النقدي الاوربي وصندوق النقد الدولي وكما يلي: (٣٦)

- ١ - لمواجهة الازمة قامت الحكومة اليونانية باجراء بعض التدابير الخاصة بالسياسة العامة ، وهي :
أ- عملت على تخفيض العجز بنسبة (١٢ %) من الناتج المحلي الاجمالي في غضون ثلاث سنوات.
ب- خفض وتجميد الاجور في القطاع العام والتوقف عن التوظيف الجديد.
ج- زيادة مقدارها ٢-٣ نقطة في ضريبة القيمة المضافة والضرائب الاخرى.
د- بيع الشركات التابعة للدولة وأغلاق ٨٠٠ منها.
هـ- اصدار بعض التشريعات لمواجهة الفساد الاداري.
و- رفعت سن التقاعد من ٦٢ الى ٦٧ عاما .
- ٢- الاجراءات من قبل الاتحاد الاوربي والاتحاد النقدي الاوربي :
بعد فترة طويلة من التردد ، قرر الاتحاد الاوربي تقديم المساعدة لليونان فقد دعي البنك المركزي الاوربي الى شراء سندات الحكومة اليونانية لغرض تحقيق الاستقرار في اسواق السندات خاصة العامة منها.
حيث كانت هذه المساعدات والقروض المقدمة من اليونان بالشكل الآتي:
- ٦٠ مليار دولار مقدمة من الاتحاد الاوربي.
- ٤٤٠ مليار دولار على شكل قروض من الاتحاد النقدي الاوربي.
٣ - من قبل صندوق النقد الدولي:- (٣٧)

أنّ اليونان وصلت باب صندوق النقد الدولي وقبلها الاتحاد الاوربي من اجل الحصول على المال لإعادة تمويل ديونها ، فقد قدم الصندوق قروض الى اليونان تصل الى ٢٥٠ مليار دولار. وقد اتخذت عدة خطط لمواجهة الازمة اليونانية ومنها :- (٣٨)

الخطة أ: والتي تعطى للقطاع المصرفي والمالي الحكومي الدور الحاسم فيها .

حيث تتكون من مزيج من التخفيضات المالية الكبيرة والاصلاحات الهيكلية. وتأمل الخطة بان تظل الاسواق مفتوحة مع الاعتماد على تحقق النمو في الاقتصاد اليوناني.
لكن الاسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني كانتا ضد هذا النهج باعتباره غير كافي للخروج من الازمة ومرجح فشله بنسبة كبيرة. وان الذي تحتاج اليه اليونان هو
اعادة هيكلية ديونها العامة بشكل قسري ، بعدما اوشك خطر انتشار العدوى الى بقية منطقة اليورو ان يكون حقيقياً. وبالتالي من الافضل الانتقال الى :

الخطة ب: والتي تنطوي على :

- ١- اعادة هيكلة ديون اليونان بصورة استباقية.
- ٢- خطة تكيف مالي معززة تلائم منطقة اليورو.
- ٣- اصلاحات هيكلية اكثر شمولية .
- ٤- دور اكبر لصندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي بمساعدة اليونان.
- ٥- الحيلولة دون انتقال العدوى للآخرين.
- ٦- تخفيف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي الاوربي.
- ٧- حوافز مالية لتحفيز الطلب الكلي في دول اليورو.
- ٨- جهود منسقة لمعالجة الضعف المؤسسي للاتحاد النقدي الاوربي.

وبالرغم من كل هذه الاجراءات التي اتخذت والخطط التي رسمت من اجل الخروج من هذه الازمة ، او تخفيف تداعياتها ، او ربما تأجيل ونقل آثارها ، فإنّ الازمة اليونانية لا تزال تنذر بانفجارها وتضرر دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي وتفاقم خطرهما وتداعياتها.

ومن وجهة نظر الباحث ، فإنّ الازمة اليونانية في معظمها هي أزمة داخلية (مسيبتها العوامل المتعلقة بالاقتصاد اليوناني) ، بالإضافة الى الخطأ الفادح الذي يقع على عاتق دول الاتحاد النقدي الاوربي بقبول انضمام دولة غير مؤهلة لعضوية العملة الموحدة ، كما انها غير قادرة على الالتزام بالمعايير والشروط المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد .

فاليونان بالاساس كان انضمامها لليورو قد سبب أرباكاً لقادتها للدخول الى معترك المنافسة والانفتاح مع دول متقدمة عليها في كل شئ ، وأنّ المنافع التي حققتها اليونان من انضمامها للوحدة النقدية خاصة في موضوع القروض الميسرة قد تفوّقت عليها ما ترتب على اليونان من تكاليف باهضة لم تحسب اليونان لها ولم تراعي عواقبها وتداعياتها والضرر الذي سيلحق باقتصادها ، و تخليها عن سياستها النقدية وفقدانها لادواتها التي كان ممكن لليونان ان تستخدمها بحرية ومرونة كبيرة لمعالجة ازمته .

أذ أنّ المشكلة الرئيسية هي أنّ اليونان لم تحسب للمنافع والتكاليف - موضوع الدراسة - حسابها الصحيح ، كان عليها قبل الاقدام للانضمام للوحدة النقدية أن تدرس هذا الموضوع بعناية وأهتمام اكثر ، أذ لا بدّ من أن تكون المنافع المتحققة تتفوّق على التكاليف التي تتحملها لضمان نجاح عملية الانضمام وأن تكون مجزية ومربحة ونافعة للاقتصاد اليوناني .

والملاحظة الاخرى ، من أنّ الازمة اليونانية لاتخلو أبداً من التدخل الخارجي ومحاولة جادة ومخطط لها للتدخل في شؤون القوّة النقدية الصاعدة والمنافس الجديد القوي (اليورو) للدولار الامريكي ، ومحاولة أفشال التجربة الناجحة والرائدة والمتمثلة بالاتحاد النقدي الاوربي .

سادساً: الدروس المستفادة من الازمة:

لقد أستخلصت العديد من الدروس من الازمة اليونانية الأمر الذي يستوجب دراستها ضماناً لتحقيق الاستقرار في الاتحادات النقدية وعدم فشلها ، تتمثل بالآتي :

- ١- لقد كان لغياب سلطة سياسية قوية قادرة على توجيه دول اتحاد العملة (كما هو موجود فعلاً في الولايات المتحدة الامريكية او السلطة الاتحادية الامريكية) . فهناك خلاف قائم حول اسبقية الوحدة السياسية على الوحدة النقدية لضمان نجاح الاخيرة ، والتي كان لها اثرها الواضح على حدوث مثل هذه الازمة . (٣٩)
- ٢- ان السبب الجوهرى في حدوث الازمة والضعف الحاصل في منطقة اليورو هو عدم توحيد السياسات المالية للدول الاعضاء . وكان من المفروض عدم ترك السياسة المالية بيد كل دولة عضو بهذا الشكل المطلق . وينبغي وضع ضوابط تحول دون وقوع الازمات ، والاتى كانت وراء انضمام الدول ذات الامكانيات المالية المتواضعة .

- ٣- لقد كان لتردد (المانيا) في التدخل لحل الازمة ، وتحملها جانباً من تبعاتها عامل اساسي في تفاقم المشكلة واتساع اثارها . فبعد فترة طويلة من التردد قررت الدول الاعضاء في الاتحاد النقدي التدخل لاتقاذ اليونان.
- ٤- تدخل صندوق النقد الدولي يعتبر تدخلاً خارجياً في شؤون الاتحاد النقدي الاوربي ، قد يترتب عليه اثاراً سلبية على المدى البعيد وخاصة وان قروض الصندوق تكون وفق شروط واملاءات وتدخل في الشؤون الاقتصادية الداخلية لمنطقة اليورو واليونان.
- ٥- ان اقرار معايير وشروط الانضمام للوحدة النقدية والتوقيع عليها لن يكون كافياً ما لم يتم تنفيذها وفق حدودها العليا، والالتزام بالضوابط المنصوص عليها. وكان على الاتحاد النقدي مراجعة دقيقة لطبيعة اقتصاديات الدول التي ترغب في العضوية وان تؤجل انضمامها لحين اتمام كافة الشروط والتعديلات المطلوبة واعطاءها الوقت الكافي لذلك. فانّ عدم استيفاء معايير التقارب ما بين دول اليورو تسبب بألحاق المخاطر بالعملة الموحدة، وتكبّد خسائر كبيرة جداً .
- ٦- اظهرت الازمة ان اليورو لا يزال عرضةً للازمات والمضاربات ولا بد من اخذ ذلك في الحسبان عند تنويع الاستثمارات والاحتياطات. وليس ذلك فحسب انما ازدادت الشكوك حول قدرة وسلامة البنوك الاوربية في عمليات الاقراض.
- ٧- يستفاد من الازمة ، انه من الضروري مراجعة معايير الانضمام الى الوحدة النقدية والفترة الممنوحة للدول الراغبة لعضوية اليورو وبالاخص نسبة التضخم واسعار الفائدة والاحتياطات. اي أنّ المطلوب اجراء تعديلات في تلك المعايير، واعطاؤها المرونة لمواجهة التحديات المستقبلية وجعلها أكثر واقعية وقدرة على التنفيذ، بدلاً من المعايير الجامدة .
- ٨- ان العالم مرتبط اقتصاداته بعضها ببعض، وان ازمة اليونان جاءت على اثر الازمة العالمية (ازمة الرهن العقاري) والتي جعلت من المستثمرين اكثر حذراً وتحفظاً في اختيار المدينين.
- ففي حالة اليونان يخشى المستثمرون من قصور وعدم تمكنهم من استرجاع اموالهم من اليونان حيث هناك مستوى هائل من الديون الحكومية المتجددة بالاضافة الى الافتقار الى المصادقية.
- ٩- درس مهم من الازمة اليونانية بان الاتحاد الاقتصادي النقدي الاوربي يمتاز ببعض الضعف الهيكلي وتعرضه للصدمات غير المتماثلة نتيجةً لذلك ، فضلا عن وجود اختلالات في الاقتصاد الكلي والذي يجعل من التكاليف التي تتحملها بعض الدول من جراء فقدانها السيطرة والتحكم بسعر صرف عملتها بالاضافة الى فقدانها للسياسة النقدية ككل لا يزال يمثل عيناً كبيراً عليها.
- ١٠- ان منطقة الاتحاد النقدي الاوربي ، وبالرغم من تخلصها نهائياً من احتمالات المضاربة في العملة الاوربية (اليورو) الا ان هجمات المضاربة تجري تحديداً في السندات السيادية العامة.
- ١١- زادت هذه الازمة وما رافقها من الشكوك حول سلامة وملاءة البنوك الاوربية، ما يدعو الى مزيد من الحذر عند التعامل معها .
- ١٢- اظهرت هذه الازمة ان اليورو مازال عرضة للازمات ، فلا بد من اخذ ذلك بعين الاعتبار عند تنويع الاستثمارات والاحتياطات .
- أما بخصوص الحل المناسب للخروج من الازمة فأنه بالتأكيد بيد قادة الاتحاد النقدي الاوربي والقاده اليونانيين ، بأن يستفادوا من الدروس التي ذكرناها سابقاً ، وأن يتم اتخاذ القرار الجري والسريع والقبول بتحمل الخسائر الحالية بدل أن تتفاقم الازمة وزيادة اعباءها على اليونان والدول الاوربية . وأعتقد أنّ الامر غاية في التعقيد – كما تمّ توضيحه- وربما سيكون على اليونان أن تبيع أجزاء من منشئاتها ومرافقها العامة مقابل الخروج من الازمة والايام المقبلة ستكشف عن صفقات كبيرة وعروض عديدة لبيع قطاعات و اجزاء مهمة في اليونان للمستثمرين الاجانب والمضاربيين .



المصادر :-

- 1- ECB Bulletin : February 2006 ،pp.27-31.
 - 2- Stephen Clarke & Claire Daley ; The euro zone crisis ; Civets distribute for study of civil society ; 2 October 2010 ; pp:1-18.
 - 3- عبد الله القويز ، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة خليجياً ، ورقة منشورة على الموقع [http:// www.alwaqt.com/blogprint ,php?baid=13141](http://www.alwaqt.com/blogprint.php?baid=13141) ، ٢٠١٠ . ص ١-٣
 - 4- أنظر الجدول رقم (٢) والجدول (٣) والجدول (٤)
 - 5- Maximilian Beran ; Faulty Structure and Uninspired Member States Fail the Euro ; Lessons learned from the Greek Crisis ; Switzerland ; Skid more college ;15 July 2010 ; p:19-23.
 - 6- Maximilian Beran; ; Faulty Structure and Uninspired Member States Fail the Euro ;op.cit p :٢٤ .
 - ٧- H. Enderlein & A. Verdum ; EMU,s Teenage Change ; journal of European Public Policy ،16: 04 ; 2009 ،pp. 490-507 .
 - ٨- Stephen Clarke & Claire Daley ; The euro zone crisis ;op cit; pp:1-18.
 - 9- Saleh M. Nsouli ; Lessons From the Recent Financial Crisis and the Role of the Fund ; International Monetary Fund ; Paris ،26 June ،2008 . pp. 2-13 .
 - 10- Stephen Clarke & Claire Daley ; The euro zone crisis; op cit ; p:3.
 - ١1- Antimo Verde ; The Greek Debt Crisis Causes ، Policy Responses and Consequences ; MONITOR ECONOMIA ; Archirio papers,2010 ; pp;1-27 .
 - ١2- Alesina A. & Spolaor E. ; The Size of Nations ; The Mistress Cambridge Mass ،London ،England ،2003 ،pp; 52-57 .
 - ١3-Bayoumi T. & Eichengreen B. ; Shocking Aspects of Europeanbisnes Monetary Integration ; Cambridge University Press ; 1993 .
 - ١4- Sal eh M. Nsouli ; Lessons From the Recent Financial Crisis and the Role of the Fund،op . cit ،p.3 .
 - ١5- E.U Commission Report ; Report on Greek Government Deficit and Debt Statistics; 8 January 2010 .
 - ١6- Antimo Verde ; The Greek Debt Crisis Causes ، op.cit ،pp;1-27 .١٧-١٧- Treaty of Maasteicht on European Union Retained ; economic and monetary affairs ; 7-11-2010 .
 - ١8-Richard Baldwin & Charles Wyplosz ; The Economics of European Integration ; 2 Edition ; 2006 ; pp 105-108.
 - ١9-Agef P. Bakker ; The Liberalization of Capital of Movements in Europe ; Kiowa Academic Publishers ;Dordrecht ;1996 .pp. 63-70
- و- بحث بعنوان (زلزال يهز الاقتصاد الاوربي)،دراسات وابحاث اقتصادية ،مجلة سوريا الاقتصادية ،سوريا، ٢٠١٠، ص ١٢-١٥.



- ٢٠- Maximilian Bevan; Faulty Structure and Uninspired Member States Fail the Euro ;op.cit ; pp .22-23
- ٢١-Alesina Alberto & Robert Perotti ; The European Union ; Applicably Incorrect View ; Journal of Economic Perspectives ; 2004 ; pp. 27-40 .
- ٢٢- Maximilian Bevan ; Faulty Structure and Uninspired Member States Fail the Euro ; op.cit ;p 32 .
- ٢٣- Antimo Verde; The Greek Debt crisis Causes; op.cit ، 2010 ;pp.1-27.
- 2٤- Blanchard O.& Katz ; Reginald Editions in European Union ; Brookings Papers on Economic Activity (1) ;1992 ; pp. 1-61 ..
- 2٥- Maximilian Bevan; Faulty Structure and Uninspired Member States Fail the Euro ; op cit ; pp .24-28.
- 2٦- EUROSTAT ; European Commission ; 2009 .
- 27- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر، مصدر سابق، ص ٢٥٥-٢٥٦ .
- 28- عرفان تقي الحسني، الاتحاد الاوربي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة ١٩٩٨، العدد ١١، ص ٣١ .
- 29- Marius R Busemeyer ; Chasing Maastricht ; The Impact of EMU on the Fiscal Performance of Member States ; ELOP 2004، PP.1-30 .
- 30- د. محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٧ .
- 31- Ben Patterson ; The Euro Success or Failure ?;Brie ting 6 ; February 2006 ; pp.16-20 .
- 32- Challenges after The Treaty of Amsterdam ; The History of the European Union ; 2010 ; pp 1-6 .
- 33- د. سمير صارم، اليورو، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٩، ص ١١١ .
- و- ديديه رومان، اوربا عام ٢٠٠٠، ترجمة سعيد الاوندي، دار البيان للنشر، ١٩٩٨، ص ٤٨-45 .
- ٣٤- خوشي . ع، التكتلات الاقتصادية في العالم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠-٢٠٠١ . الجزائر، ص ٧٣ .
- 35- حبيب الشمري، أزمة اليورو .. تداعيات على الاقتصاد العالمي، الاقتصادية الالكترونية، العدد 6095، ٢٠١٠، ص ٩ .
- 36- Antimo Verae ; The Greek Debt Crisis ;Cases policy responses and consequences ; op. cit p24 .
- ٣7- Saleh M. Nsouli ; Lessons From the Recent Financial Crisis and the Role of the Fund؛op . cit ،p.9 .
- ٣٨- نورييل روييني & ارئاب داس ، على اوربا الاستفادة من دروس الاسواق الناشئة، بحث منشور على الفاينانشال تايمز، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٠ .
- ٣٩- H. Enderlein & A. Verдум ; EMU ,s Teenage Change ; journal of European Public Policy ،16: 04 ; 2009، pp. 490-507 .



Crisis of the Greeks (the euro crisis) and the lessons learned

Abstract

After more than ten years of successful march of the European single currency and EU countries faced a crisis in one of its debt, which recently joined the monetary union is not Greece . Perhaps more than the effects of this crisis, the fact that its consequences were not confined to Greece alone , but expand it to include all EU countries in general and the countries of the European Monetary Union in particular.

Since the debt crisis that emerged Greek and talk a lot about their effects on the global economy and the potential harm done to the situation of the global economy recovers from the global financial crisis (mortgage crisis), or delayed and also the fears of other crises to other member states suffer from a deficit in the payment of government debts such as Portugal, Ireland and Spain.

I have shaken confidence (in euros) of the peoples , and the crisis cast a burden on the European central bank and the governments of member states in the region, monetary and difficult task tedious, since one of the first main tasks has is to remove the specter of violent shocks and crises of acute and mitigate its impact and its impact on the economies of the monetary union (EU).

That the Greek crisis was behind a defect in the monetary union (EU), representing the conditions of joining the monetary union, especially on the side of fiscal policy, and a number of factors internal to the Greek economy and the rush to join the monetary union, EU to take advantage of the benefits from monetary union and not to give costs to the importance that required and must reserve before the foot to enter the monetary union,. And external standards and because of the conditions that forced Greece to implement them in addition to international factors.